Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فيكفى أن نلقى نظرة على مباحث أى كتاب من كتب النحو ـ حتى تلك التى ارتضت للنحو هذا التحديد الضيق ـ لنجد أنها قد تجاوزت أحكام أواخر الكلم من إعراب وبناء إلى أحكام التركيب من تقديم وتأخير وذكر وحذف وتعريف وتنكير وإسناد .... الخ.

إن متأخرى النحاة ـ وقد تسلموا النحو مكتملا تقريباً فى كتاب سيبويه ومن جاء بعده من متقدمى النحاة ـ لم يجدوا لأنفسهم مجالا فى غير الشكليات أو كانت ظاهرة الإعراب هى أهم ما شغلهم لأنها أبرز السمات المميزة للعربية والخطأ فيها أكثر وأوضح، فركزوا عليها جهودهم وفرّعوا فيها، وفتّقوا وتخيلوا وألغزوا حتى غلب على ظنهم أن النحو ليس إلا قوانين الإعراب والبناء، وقد كان لذلك أثره فى التعريفات التى وضعوها للنحو، عرف الأشمونى فى شرحه على ألفية ابن مالك ـ النحو بقوله: «هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التى ائتلف منها » ثم يقرر « أن المراد بالنحو هنا ما يرادف قولنا علم العربية .. لا قسيم الصرف» [1] ويعلق الصبان على قوله «لا قسيم الصرف» قائلا «هذا اصطلاح القدماء، واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء» [2].

إن مهمة النحو هى بحث أواخر الكلمات وكيفية ضبطها وأن ضبط الأواخر يرتبط بالعامل وعمله وهذا الفهم الشائع لمهمة النحو لا يتفق مع واقع ما كتبه، ولا مع تحديد بعض أئمة النحاة، لتلك المهمة، ولامع رأى الدراسات اللغوية الحديثة فيها فـ «باب» المبتدأ والخبر» تدور أبحاثه الرئيسية حول : تعريف كل منهما ـ ضبط وعامل الضبط ـ التطابق بين المبتدأ والخبر من حيث التقديم والتأخير ـ وموضع كل من المبتدأ والخبر من حيث التقديم

(١) انظر شرح الأشمونى على حاشية الصبان على الألفية، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ت ج ١٦/١

(٢) المرجع السابق، ص ٦